التقديرات الإقليمية

وحدة العلاقات السياسية الإقليمية

السنة الرابعة – العدد (٢٦٨)
٧ مايو ٢٠١٥

ملخص العدد

باتت مؤشرات ضعف النظام السوري واضحة بدرجة كبيرة، لكن ذلك لا ينفي أن احتمالات سقوطه ترتبط بمتغيرات عديدة أخرى، على غرار مواقف حلفائه الإقليميين، وحدوث تحول في سياسات القوى الدولية تجاه الأزمة.

حركة دائرية:

هل بدأت المرحلة الثالثة من الصراع في سوريا؟

بدأت الأزمة السورية عامها الخامس في مارس ٢٠١٥، لكنها افتتحت مرحلتها الثالثة في الشهر التالي. وبعبارة أكثر تفصيلا، فقد امتدت المرحلة الأولى من بداية الثورة في مارس ٢٠١١ إلى مايو ٢٠١٣، حيث امتلكت فيها قوى المعارضة زمام المبادرة وفرضت ضغوطًا قوية على نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وعلى ضوء ذلك زادت التوقعات بسقوط النظام، لكن تدخل حلفائه الإقليميين والدوليين، لا سيما إيران و"حزب الله" اللبناني وروسيا لم يحل دون حدوث ذلك فحسب، بل إنه أدخل الأزمة في مرحلتها الثانية التي بدأت باستعادة النظام زمام المبادرة بعد سيطرته على مدينة القصير في مايو ٢٠١٣.

إلا أن نجاح قوى المعارضة، مع بداية أبريل ٢٠١٥، في تحقيق نتائج ملموسة في المواجهات العسكرية مع النظام وحلفائه في شمال سوريا وجنوبها، أنهى مرحلة تفوق النظام وأدخل الأزمة في مرحلتها الثالثة. ورغم أن اتجاهات مختلفة أعادت، مع بداية هذه المرحلة الجديدة، طرح احتمالات سقوط النظام مرة أخرى، على غرار ما حدث في المرحلة الأولى، خاصة بعد النجاحات التي حققتها المعارضة في الفترة الأخيرة، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة متغيرات عديدة تتحكم في تحديد المسارات المحتملة للأزمة، ربما تتجاوز حدود توازنات القوى على الأرض بين النظام وقوى المعارضة المسلحة.

مؤشرات الضعف:

تزامن نجاح المعارضة في السيطرة على عدد من المناطق الاستراتيجية في شمال وجنوب سوريا، مع ظهور مؤشرات عديدة تفيد أن ثمة حالة من الضعف بدأت تنتشر داخل قواعد النظام، تتمثل في:

١- إقالة عدد من القادة البارزين الذين مارسوا أدوارًا رئيسية خلال الفترة الماضية، على غرار رستم غزالي رئيس شعبة الأمن السياسي، الذي ثارت شائعات عديدة حول أسباب وفاته في ٢٤ أبريل ٢٠١٥، ورفيق شحادة رئيس شعبة الأمن العسكري.

٢- عدم تحقيق الحملة التي أطلقها النظام لتجنيد عناصر جديدة في صفوفه بهدف تعويض الخسائر الكبيرة التي تكبدها في الفترة الماضية، نتائج ملموسة، بسبب حالة الإرهاق التي

بدت عليها القواعد الشعبية المؤيدة للنظام، لا سيما في ظل فشل الأخير في القضاء على قوى المعارضة واستعادة الأراضي التي سيطروا عليها.

٣- تصاعد حدة الاختراقات الأمنية داخل العاصمة دمشق، وكان آخرها محاولة اغتيال اللواء محمد عيد رئيس هيئة الإمداد والتموين في الجيش السوري، في ٤ مايو ٢٠١٥، وهو مؤشر ربما يزيد من احتمالات عودة مرحلة الاغتيالات التي تعرض لها قادة رئيسيون داخل النظام، على غرار العملية الانتحارية التي وقعت في مبني الأمن القومي بالعاصمة دمشق في ١٨ يوليو ٢٠١٢، أى خلال المرحلة الأولى من الأزمة، وأسفرت عن مقتل داوود راجحة وزير الدفاع وآصف شوكت نائب وزير الدفاع وصهر الرئيس بشار الأسد وبعض المسئولين الآخرين.

٤- اتساع مساحة التأييد الدولي والإقليمي لتنحي الرئيس الأسد عن الحكم، باعتباره المحور الأساسي الذي يمكن أن يؤدي إلى الوصول لتسوية سياسية للأزمة.

عقبات متعددة:

ورغم ذلك، فإن إشارة اتجاهات عديدة إلى أن عام ٢٠١٥ سوف ينتهي دون أن يكون الأسد في الحكم، بناء على المعطيات السابقة، ربما تمثل حكمًا مبكرًا، لا يضع في الاعتبار التحول المحتمل في موازن القوى، الذي يمكن أن يمنح النظام القدرة على استعادة المبادرة من جديد على غرار ما حدث في مايو ٢٠١٣.

ومع أن ثمة عقبات عديدة تحول دون قدرة الأسد على العودة إلى توازن القوى السابق، الذي مكنه من مواجهة مجمل الضغوط الدولية والإقليمية التي تعرض لها خلال المرحلة الماضية، إلا أن ذلك لا يعني أن مسألة سقوطه أو انهياره أصبحت وشيكة، وذلك لاعتبارين رئيسيين: **أولهما**، إصرار الحلفاء الإقليميين للأسد على مواصلة دعمه رغم تراجعه في الفترة الأخيرة. إذ أن إيران التي استنزفت خزانتها خلال الأعوام الأربعة الماضية في تقدم المساعدات المالية والتسليحية للنظام السوري، لن تتواني عن تمكينه من مقاومة خطر السقوط، وربما تسعى إلى استقدام عناصر جديدة للمشاركة في المواجهات المسلحة، حيث فرضت تلك التجربة نتائج إيجابية لصالح النظام في الفترة الماضية من الصراع.

كما أنه لا يوجد ما يؤشر إلى أن المفاوضات النووية التي تجري في الوقت الحالي بين إيران ومجموعة "٥+١"، بهدف صياغة الاتفاق النهائي بعد الوصول لتفاهمات أولية في لوزان في ٢ أبريل ٢٠١٥، سوف تؤدي إلى تراجع إيران عن الاستمرار في دعم حليفها السوري، خاصة أن إيران تسعى إلى استثمار الاتفاق المحتمل لتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة، فضلا عن أن الضغوط التي تواجهها في اليمن بسبب العملية التي يشنها التحالف الإقليمي بقيادة المملكة العربية السعودية، ربما تدفعها إلى تصعيد دورها في تقديم الدعم للنظام السوري لتمكينه من استعادة زمام المبادرة من جديد. إلى جانب أن "حزب الله" اللبناني لن يتواني بدوره عن المساهمة في حماية النظام من خطر السقوط، خاصة أن مشاركته في الصراع داخل سوريا فرضت تداعيات سلبية عديدة طالت موقعه داخل توازنات القوى السياسية في لبنان، بشكل يعني أنه ربما يواجه استحقاقات داخلية وإقليمية لا تبدو هينة في حالة سقوط الأسد. بالإضافة إلى أن روسيا ما زالت توفر الظهير الدولي للنظام السوري، ولم تقدم من المؤشرات ما يتيح القول بأنها في وارد إجراء تغيير رئيسي في سياستها الداعمة للأخير بشكل يمكن أن يؤدي إلى سقوطه بشكل سريع.

وثانيهما، غياب البديل القادر على ملء الفراغ الذي سوف ينتج عن انهيار نظام الأسد، لا سيما في ظل الصراعات المتصاعدة بين قوى المعارضة المسلحة، وعدم اتفاقها على آليات إدارة الدولة وتركيبة النظام السياسي في مرحلة ما بعد الأسد، بشكل يمكن أن يؤدي إلى تحويل سوريا لبؤرة صراع مزمنة حتى في حالة غياب الأسد.

في النهاية، يمكن القول إن مؤشرات الضعف التي باتت تنتاب النظام السوري بدت واضحة بدرجة كبيرة، بشكل يشير إلى أن مرحلة امتلاكه زمام المبادرة قد انتهت، وأن مرحلة جديدة من التصعيد العسكري ضده قد بدأت، دون أن ينفي ذلك أن احتمالات انهياره ترتبط بمتغيرات عديدة أخرى، في مقدمتها مواقف حلفائه الإقليميين، لا سيما إيران و"حزب الله" اللبناني، وحدوث تحول في سياسات القوى الدولية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

"مركز تفكير"، تأسس عام ٢٠١٢، بالقاهرة، يهتم بمتابعة وتحليل وتقدير التحولات الإقليمية ذات الطابع الاستراتيجي على ساحة الشرق الأوسط، إضافة إلى التفاعلات الدولية المؤثرة على الإقليم، على مستوى التطورات الداخلية، والعلاقات الإقليمية، والاتجاهات الاقتصادية، والشئون الأمنية، واتجاهات الرأي العام، عبر أنشطة علمية متعددة، تهتم اهتماما خاصا بالتفاعل مع دوائر صنع القرار والتيارات المؤثرة والمؤسسات الشريكة داخل دول المنطقة، من خلال تقديم التحليلات والتقديرات والاستشارات، والعمل كنقطة التقاء بين الخبراء الأكاديميين والممارسين السياسيين، بهدف العمل على دعم الاستقرار الإقليمي.

وحدة العلاقات السياسية الإقليمية

وحدة بحثية تقوم برصد وتحليل التحولات الجارية في العلاقات السياسية بين أطراف الإقليم، بعد الثورات العربية، والتي تشكل اتجاهات قد تؤدى إلى تغيرات كبرى في هيكل وتفاعلات الإقليم، على مستويات السياسات الخارجية، والعلاقات الإقليمية، والتفاعلات الدولية، وتأثيراتها على مستقبل الشرق الأوسط.